جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم العلوم الانسانية
شعبة علم المكتبات

السنة الثالثة ليسانس تخصص تكنولوجيا المعلومات والتوثيق

محاضرات في مقياس:

الحوكمة وأخلاقيات المهنة

إعداد الأستاذة:

زقندري حورية

السنة الجامعية 2020-2021

الأستاذة زقندري حورية

محاضرات مقياس: الحوكمة وأخلاقيات المهنة .

تمهيد :

لقد تزايد الإهتمام بمصطلح الحوكمة في السنوات السابقة، وبخاصة في عقد التسعينات من القرن العشرين وذلك نتيجة لما شهده الاقتصاد العالمي من التداعيات والإنهيارات المالية والمحاسبية لعدد من الشركات العالمية.

قدم لفظ (corporate governance) من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبعد العديد من المشاورات بين خبراء اللغة العربية والاقتصاديين والقانونيين المهتمين بهذا الموضوع تم اقتراح مصطلح حوكمة الشركات في محاولة لتداول هذا الموضوع بطرق يمكن من خلالها الوصول إلىالأهداف المبتغاة منه.

والحوكمة باختصار يمكن أن تمثل إشراك جميع الأطراف في المؤسسة في عملية اتخاذ القرار، أي لا يكون القرار مقتصرا على مجموعة معينة في المؤسسة الواحدة، كما أنه يجب أن تتوفر المعلومات لجميع الأطراف بشفافية وضوح وتحديد مسؤولية وحقوق واجبات جميع المسؤولين عن إدارة المؤسسة وذلك لتجنب حدوث حالات الفساد الإداري، كما تهدف هذه العوامل إلى التأكد من أن المؤسسات تدار بطريقة سلمية وأنها تخضع للرقابة والمتابعة والمساءلة.

كما أن إحدى الأهداف التي تسعى إليها الحوكمة هو ضمان أن جهود الإدارة تنصب للحفاظ على المصالح العليا للمجتمع والدولة والعاملين والوصول إلى أعلى درجات الكفاءة في العمل. يتوق المواطن اليوم إلى زيارة المعرفة بنظم الحوكمة وآليات تطبيقها والنتائج المتوخاة منها، والغاية من هذا البحث أن يكون حافزا ودليلا لتنفيذ برنامج الإصلاح الإداري.

أولا/ الحوكمة

* مفهوم الحوكمة:

تعد الحوكمة من المواضيع الحديثة التي يتم تداولها في الوقت الحالي، ويجب الإشارة اليها والى أهميتها في تطوير البيئات التنظيمية وذلك من خلال علاقتها بآليات وإجراءات الإصلاح الإداري الذي يعد أحد العناصر المهمة في نظام الحوكمة الذي يساهم في ضبط العمل وتوجيه العمليات نحو النجاح و االتطور المستمر.

والحوكمة هي نظام يتم بموجب إخضاع نشاط المؤسسات إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالية لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة وضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء.

* مبادئ الحوكمة:

إن الحوكمة السليمة والإدارة الرشيدة لمؤسسات الدولة تؤدي إلى تحقيق أهدافها، والخطوة الأولى في منظمة التعاون والتنمية التي اعتمدتها عملية إنشاء نظام الحوكمة تتمثل في النظر إلى المبادئ التي وافقت عليها حكومات الدول أعضاء المنظمة وتكييفها بما يخدم تحقيق أهداف مؤسسات الدولة المختلفة وهي كما يأتي:

1- المحافظة على أموال الدولة:

تعد المحافظة على المال العام الهدف الأول لجميع الأطراف، ومن أهم السبل الكفيلة لتحقيق ذلك إكمال المظلة القانونية والتشريعية بما يتلاءم مع التغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية عموما والبيئة المحلية بوجه خاص.

2- ضمان حقوق المتعاملين مع مؤسسات الدولة:

تمثل البيئة المحيطة بالمنظمة من مستثمرين أو مجهزين أو موردين أو عاملين...إلخ فئة أصحاب المصالح بالنسبة لكل منظمة، ونقد حوكمة مؤسسات الدولة من أهم الأساليب التي تحفز هؤلاء لغرض الدخول في مختلف التعاملات مع تلك المؤسسات، حيث أن رأس المال يبحث دائما عن الإستقرار بما يؤدي إلى جذب رؤوس

الأموال إلى المنظمات التي تقف على أرض صلبة وتعمل ضمن معايير وقوانين ثابتة مما يشيع روح الإطمئنان بالنسبة لكافة المتعاملين معها.

3- الإفصاح والشفافية:

يعد الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ اللازمة لتحقيق أو تطبيق نظام حوكمة مؤسسات الدولة من خلال ضرورة توفر جميع المعلومات بدقة وضوح، وعدم إخفاء أي معلومة واظهارها للجمهور في الوقت المناسب والإفصاح عن كافة البيانات المالية والمعلومات الأخرى، وتقارير الأداء والملكية وأسلوب استخدام الصلاحيات .

4- مهام وصلاحيات الإدارة:

يحدد نظام الحوكمة مسؤوليات الإدارة وسبل المتابعة الفعالة للإدارات التنفيذية من توفر المعلومات لكافة المستويات الإدارية وبدل العناية المهنية اللازمة بما يتناسب مع المسؤوليات الملقاة على عاتقها وبالشكل الذي يضمن الأداء الأمثل، وكذلك ضمان سلامة تقرير النشاط والتقارير المالية والمحاسبية.

*** <u>أهداف الحوكمة</u>:**

تسعى الحوكمة من خلال الأهداف إلى تحقيق رفع كفاءة أداء المؤسسات وضع الأنظمة الكفيلة بتخفيف أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة، وضع أنظمة للرقابة على أداء تلك المؤسسات، وضع هيكل يحدد توزيع كافة الحقوق والمسؤوليات وتحديد القواعد والإجراءات ، والمخططات المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسة، ويمكن إجمال الأهداف التي يمكن تحقيقها نتيجة تطبيق نظام الحوكمة بما يأتي:

1- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة إدارة المؤسسة للجهات المعنية.

2- تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة والحد من استغلال السلطة في تفضيل المصلحة العامة.

3- تحقيق فرصة مراجعة الأداء من خارج أعضاء الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات لتحقيق رقابة فعالة ومستقلة.

4- زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد القومي بما يساهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل القومي.

ثانيا/ الحكم الراشد

بات مفهوم الحكـــم الراشـــد متناميا يشغل حيزا من شواغل المحللين السياسيين في الآونة الأخيرة فهو من المواضيع الهامة التي تتبنى إدارة الحكم الراشد وسياسة الدول وتقدمها، ومدى تأثير الحكم الراشد فـي العديد من النواحي الاقتصادية، القانونية، والاجتماعية، الهادفة إلى إصلاح الأفراد والمؤسسات والمجتمع.

وبهذا الصدد يمكن طرح التساؤل التالي:

ماذا نقصد بالحكم الراشد؟ ما هي الأسباب التي دفعت إلى ظهور المصطلح؟ ما هي مبادئه وأبعاده؟ وما هي أهم مكونات هذا الحكم؟

1- مفهوم الحكم الراشد:

إن مفهوم الحكم الراشد ليس جديدا، بل إنه قديم قدم الحضارة البشرية، لأنه ببساطة يعني عملية صنع القرار أو العملية التي من خلالها تنفذ القرارات.

جاء مفهوم الحكم الراشد ليضفي على مفهوم الحكم بعدا عقلانيا، فالحكم الراشد يعرف كذلك بالرشادة أو الحاكمية.

ظهر هذا المصطلح في اللغة الفرنسية في القرن 13 م كمرادف لمصطلح الحكومة، ثم كمصطلح قانوني يستعمل في نطاق واسع.

برز هذا المفهوم نتيجة لتطورات وتغيرات حديثة تجلت في التغير الذي حصل في طبيعة دور الحكومة من جهة وتأثره بمعطيات داخلية ودولة من جهة أخرى.

من أسباب الإهتمام المتزايد بهذا المصطلح هي ظروف الوقت الراهن والتي من بينها العولمة كأهم إفرازات العصر وما تتضمنه من شيوع ظاهرة الفساد عالميا.

أ- المفهوم اللغوي للحكم الراشد:

ينقسم إلى شقين، هما:

- الحكم: مصطلح مشتق من الفعل حكم أي صار حكيما.

- الراشد: تعني المستقيم على طريق لا يحيد عنه.

ب-المفهوم الإصطلاحي:

الحكم الراشد هو ممارسة السلطة السياسية والإقتصادية والإدارية في إدارة شؤون البلاد على جميع المستويات.

ج- المفهوم الإجرائي:

الحكم الراشد يعني استخدام السلطة السياسية في التحكم في إدارة موارد المجتمع الإجتماعية والإقتصادية من أجل تحقيق التنمية، بمعنى أن الحكم الراشد هو مجموعة من العمليات والهياكل التي تقود العلاقات السياسية والإجتماعية والإقتصادية.

*** <u>خصائص الحكم الراشد</u>:**

لقد أوردها برنامج الأمم المتحدة الإنساني كما يلي:

1- المشاركة: أن يكون للجميع رأي في وضع القرار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

2- القانون: مؤسسات القانون يجب أن تكون عادلة وتولي الأهمية الخاصة لقوانين حقوق الإنسان.

3- الشفافية: تبنى على حرية تدفق المعلومات، حيث يمكن الوصول إليها من طرف المعنيين بها، شريطة أن تكون المعلومات كافية وسهلة الفهم.

4- الإستجابة: محاولة المؤسسة خدمة العملاء والإستجابة لمطالبهم.

5- اتجاه الإجماع: وهذا بالسعي لتسوية الخلافات في المصالح لتحقيق الإجماع حول المصالح الجيدة والتي تخدم الجماعة والسياسات، والإجراءات الممكنة لذلك.

6- العدالة: تساوي الفرص لتحسين الأوضاع وتحقيق العدالة.

7- فعالة الكفاءة: والمتعلقة بالمؤسسات والتي تؤدي إلى نتائج وفق الحاجات مع الاستعمال الجيد للموارد.

8- المسائلة: صناع القرار في الحكومة، القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني تتم مسائلتهم من قبل الشعب.

9- الإستراتيجية: القادة والشعب لديهم آفاق واسعة وبعيدة المدى لتحقيق التنمية.
إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية

10- اللامركزية: للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكل بعدا عميقا في تحقيق الدعم الراشد.

*** أركان الحكم الراشد:**

بعيدا عن التعريفات الأكاديمية والقانونية لمفهوم الحكم الراشد وهذا ليس رفضا لها ولا تناقضا معها، وإنما دخولا في الجانب العملي والمفهوم ودلالتها العملية، يعتقد بأن الحكم الراشد له قواعد وأركان ثلاثة تعد منأهمما تقوم عليها لتحقيق غايته وأهدافه، وتحقيق تطلعات الشعوب، وهذه الأركان هي:

1- الحرية: تعتبر الحريات العامة جزءا من حقوق الإنسان الطبيعية التي تكرست له عبر الخليقة، وشجعتها ونظمتها الكثير من القوانين، وكذلك الشرائع السماوية وعلى رأسها الإسلام، وتمثل إدارة الحريات العامة بشفافية وكفاءة أساسا للتنمية السياسية وحافظا للدولة والمجتمع من الإنهيار أو الإقتتال الداخلي، وتمثل في نفس الوقت مصدرا أساسيا من مصادر تصحيح المسار وتوجيه الكفاءات ورفع المظالم، وتمثل الحرية روح الإنسان في إعمار الأرض والإبداع والبناء والعمل والكفاح والدفاع عن المجتمع والتعبير عن ذاته ومشاركته في الحياة العامة.

2- المساواة: حيث تستند المساواة في المجتمع إلى أن المواطنة هي القاعدة الناظمة لحياة المجتمع على الصعيدين الشعوبي القطري والوحدوي القومي، وهي بذلك تؤسس لبيئة اجتماعية مستقرة، كما تؤسس فكرا اجتماعيا وسياسيا مستقرا يمكن البناء عليه الكثير من فرص النجاح الاقتصادي والسياسي والثقافي وترفع الكثير من الظلم الفردي والجماعي عن الجمع والدولة.

3- العدل:عده القدماء أساس الملك وقديما قيل أن الحاكم العادل عمره الزمان كله الحاكم غير العادل مصيره محفوف بالمخاطر، وتعتبر قاعدة العدل من قواعد الدين والعقيدة الإسلامية، وكذلك هو الجزء القيم من التاريخ الثقافي البشري.

وتفتخر الأمم بأنها قادرة على تحقيق العدل في الحكم والقضاء، كما في إدارة المال وتوزيع الثروة، وكذلك في تقديم الخدمات الأساسية (التعليم والصحة)، وكذا العلاقات الخارجية واتخاذ المواقف بين الدول والأمم الأخرى، وهي بذلك تتعاطى مع العدل بوصفه ركنا أساسيا ودائما لهذه الدولة ولهذا الحكم حتى يعد حكما رشيدا.

*** <u>معايير الحكم الراشد:</u>**

يؤسس الحكم الراشد سيادة ظروف مستقرة ناتجة عن أساسيات الحكم السليم مثل: المساءلة، المساواة، المشاركة، الشفافية، القدرة على التأقلم، والإستجابة للمتغيرات المختلفة، علما أن هناك العديد من المعايير نذكر منها ما يلي:

1- حق المشاركة والإنتخاب التصويت: يتضمن حق جميع المواطنين في التصويت وابداء الرأي والمشاركة الفعالة والمباشرة فيالعملية الإنتخابية، مع ضمان حرية الجماعات في تشكيل الأحزاب والجمعيات والنقابات التي تتضمن الحريات العامة للإنسان.

2- سيادة القانون: لابد أن يكون القانون مرجعية ثابتة وقوية لعامة المواطنين، وتعتبر سيادته هي الأقوى حيث يقوم الحكم الراشد على قوة التقاضي أو التحاكم، مما يتطلب ذلك منه حكم قضائي نزيه وكفوء وشفاف وسرعة البث في النزاعات بهدف تحقيق العدالة وخاصة عند وجود انحرافات وممارسات غير مقبولة في المجتمع.

3- فعالية الحكومة: أي إنجاز الأهداف والقدرة على تحقيق كافة الأهداف الموضوعة في الخطط، أي قدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلالها عند الضغوط السياسية ونوعية إعداد السياسات.

4- نوعية التنظيم: قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتبع تنمية القطاع لخاص وذلك بتوفير بيئة مناسبة والفضاء على القيود الرئيسية.

5- مكافحة الفساد: يبين لنا مدى استغلال السلطة لتحقيق مكاسب خاصة بما في ذلك أعمال الفساد.

6- الّإستقرار السياسي وغياب العنف: يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار

الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف.

*** مكونات الحكم الراشد:**

يتكون الحكم الراشد من مجموعة من العناصر التي لابد أن تكون متوفرة في أي مجتمع والتي لا يمكن الإستغناء عنها، وهي كما يلي:

1- إحلال الديمقراطية: الحكم الراشد لا يشير فقط إلىنوع معين من الحكومة ولكنه يتضمن جهود ديمقراطية في المجتمع والتي تعتبر نمطا من أنماط هذا الحكم.

فهناك علاقة تكاملية بين الحكم الراشد والديمقراطية، بحيث تعتبر شرطا أساسيا لتطبيق الحكم الراشد.

ومن هنا فالمشروعية الديمقراطية الممنوحة للحاكم تقتضي مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تعتبر من العناصر المهمة في الحكم الراشد.

إذ لا يمكن الفصل بين الديمقراطية والحكم الراشد سواء في جانبها الإقتصادي أو السياسي.

ومن هنا يمكن القول بأن العلاقة قيمية بمعنى أن الحكم الراشد هو نتاج الديمقراطية، وهذا يبين محاولة هذه الأخيرة سد الثغرات والنزاعات التي بدأت تلوح في الأفق عندما حاولت مجتمعات غير المجتمعات التي نشأت فيها الديمقراطية وانشائها.

2- الأنظمة الإنتخابية:يعرف بأنها قواعد فنية القصد منها الترجيح بين المرشحين في الإنتخاب أوهي عبارة عن مجموعة من الأساليب والطرق المستعملة لعرض المرشحين على الناخبين.

كما يعرف بأنه النظام الذي يحدد الطريقة التي يتم من خلالها تحويل الأصوات إلى مقاعد في عملية الإنتخاب لشغل مناصب معينة، بمعنى الكيفية التي يعبر على أساسها الناخبون عن تفضلاتهم سواء أحزاب أو مرشحين.

3- اللامركزية: تعني نقل السلطة إلى هيئات تتمتع بدرجة من الإستقلال المالي والإداري المحدود تحت رقابة السلطة المركزية.

فإذا كان الحكم الراشد يتجه نحو اعتماد اللامركزية ومشاركة الشعب في اتخاذ القرا

رات حسب آليات قانونية وكذلك الأجهزة التنفيذية عن طريق هياكل مختصة، وبالتالي ترشيد العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية ومكونات المجتمع.

إلا أنه يجدر التنبيه أن تعدد المتدخلين على النطاق المحلي وتنوع تطوراتهم قد يؤدي في بعض الدول ذات الأنظمة الهشة إلى تفكك الأجهزة الرئيسية للدولة بسبب غياب الوفاق من اللامركزية الإدارية والسياسية.

4- الحكومة: في الدول التي تتواجد فيها عملية انتخابية تكون الحكومة منتخبة وظائف الدولة يحدد المواطنة، وهذه الوظائف الذي تعددة الجوانب، فهي ترتكز على إطار التفاعل الاجتماعي هي:

أ- اتخاذ إطار قانوني وتشريعي مستقر وثابت وفعال.

ب- عزيز الإستقرار والمساواة.

ت-تزويد الخدمات العامة بفعالية ومسؤولية.

ثالثا/ مكافحة ظاهرة الفساد:

تمهيد:

تعتبر ظاهرة الفساد بنوعيه المالي والإداري بصورة خاصة ظاهرة عالمية شديدة الإنتشار ذات جذورعميقة تأخذ أبعادا واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع لآخر، لذا حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الإختصاصات، كالقانون والاقتصاد والسياسة والاجتماعية خاصة في المجتمعات النامية.

1-تعريف الفساد:

لغة: ضد الإصلاح وأفسد الشيء أي أساء استغلاله.

اصطلاحا: أساءت استخدام السلطة الرسمي المخولة له سواء في مجال المال العام النفوذ أو التعاون في تطبيق النظام أو المحاباة وكل ما يضر بالمصلحة العامة وتغطية المصلحة الشخصية.

يعرفه معجم أوكسفورد الإنكليزي: بأنه انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف

العامة من خلال الرشوة والمحاباة، وقد يعني الفساد: "التلف إذا ارتبط المعنى، وهو لفظ شامل لكل النواحي السلبية في الحياة".

المفهوم العام للفساد: هو التغير في الحالة المثالية إلى حالة دون الحالة المثالية.

يعرفه البنك الدولي: استعمال الوظيفة للكسب الخاص أي الشخصي في المشروع ليس له أي أساس قانوني

2-تعريف الفساد الإداري:

يعد الفساد الإداري واحدا من أهم أنماط ظواهر الفساد على مدى التاريخ، ويعرفه عماد صلاح وعبد الر زاق الشيخ داود على أنه: (سلوك الموظف العام المخالف للواجب الرسمي بسبب المصلحة، الشخصية كالعائلة، القرابة، الصداقة، أو الإستفادة المالية، أو استغلال المركز ومخالفة التعليمات بغرض ممارسة النفوذ والتأثير الشخصي الذي يدفع بهذا إلى استعمال الرشوة، إضافة إلى أنه يشمل سوء استخدام المال العام مثل: التوزيع غير القانوني للموارد من أجل الإستفادة الخاصة).

ويتعلق الفساد الإداري بمظاهر الفساد والإنحـرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط.

كما يتعلق الفساد بمنظومة القيم الفردية التي لا ترق للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للإستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار.

كما يعرف الفساد كذلك على أنه الذي يمس الإدارة من حيث الإهمال واللامبالاة والتجاوزات الإدارية لمصالح ذاتية، أي سوء التسيير سواء على مستوى الدولة أو الإدا رات العامة والخاصة أو حتى العائلة، وهو ما يخلق أثا را سلبية بنوعيها فرديا وجماعيا، فالفساد الإداري يتعلق بالإنحـرافات الوظيفية للموظف سواء في القطاع العام أو الخاص، وهو ما يبرز لاستغلال الموظف لموقعه وصلاحياته من أجل الحصول على مكاسب بطريقة غير شرعية.

3- الفساد المالي:

أ- تعريفه: هي مجمل الإنحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، ويمكن ملاحظة ظاهرة الفساد المالي في الرشاوي والإختلاس والتهرب الضريبي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.

كما يقصد بالفساد المالي المعاملات المالية والإقتصادية المخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الاجتماعية والتي تؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل والى عدم استقرار المجتمع.

4- أسباب الفساد الإداري والمالي:

أ- الأسباب الاجتماعية والثقافية:

تقدم هذه الأسباب تفسيرا جيدا لظاهرة الفساد، ليس فقط على صعيد نشأة هذه الظاهرة أو مداها، بل أيضا على صعيد تواضع سياسة مكافحتها، فالفساد يفضح بيروقراطية التنظيم الإداري الذي ترعرع فيه، وما تتسم به هذه البيروقراطية من رذائل التسلط والإستعلاء، وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

1- انهيار القيم والأخلاق وضعف الوازع الديني:

إن من أبرز عوامل تفشي الفساد جوانب خلقية وانهيار القيم والأخلاق الحميدة بين أبناء المجتمع وانهيار عقيدة الإصلاح وذم الفساد، وغالبا ما تظهر هذه الظواهر بسبب سوء الإدارة السياسية للتنحية الحاكمة وتبنيها سياسة الإنفلات الأخلاقي وفصل مبادئ الدين الفاضلة عن جميع مناحي الحياة السياسية والإقتصادية وشيوع الحريات غير المتضبطة.

2- بروز ظاهرة المحسوبية على حساب المصلحة العامة:

هذه الظاهرة واضحة في عمومها في مجتمعنا العربي، حيث يقوم الموظف أو

المسؤول بتوزيع المسؤوليات والمهام الحيوية في الدولة أو الوزارات والإدارات على المقربين منه والأصدقاء، ونتيجة لذلك تظهر سلبيات عديدة في أساليب الإدارة، وتبدأ منها عمليات سوء الاستغلال، الأمر الذي يقود إلى ظهور الفساد بسبب سوء التعيين في المناصب.

3- انهيار المستويات المعيشية للفرد داخل المجتمع وانتشار الفقر:

إن سوء توزيع الدخول بين أفراد المجتمع وخاصة في الدول الفقيرة وتدني رواتب العاملين في القطاع العام، والذي يقابله ارتفاع في مستوى المعيشة يساعد بشكل كبير في بروز ظاهرة الفساد إلى الحد الذي تحدث فيه فوضى اجتماعية ناشئة عند الإحساس بعدم العدالة والإنحلال في الوضع الاقتصادي والمعاشي والفوارق الطبقية الكبيرة التي تؤدي بدورها إلى انعكاسات نفسية تلقي بظلالها على المجتمع عموما.

4- بروز ظاهرة تولي المسؤولية لقيادات ضعيفة غير متخصصة في مجال عملها:

إن من أبرز عوامل انتشار الفساد في الإدارة العامة وجود قيادات إدارية وصلت للسلطة بقرارات تقع ضمن قاموس المحسوبية والمنسوبية على حساب الكفاءة والتأهيل، وغالبا ما تكون غير متخصصة في مجال عملها، وهذا يؤدي إلى بروز سلسلة الإدارة السلبية والقرارات الخاطئة وضعف الأنظمة الإدارية التي تحكم إدارة الموقع، لأن وضع الشخص غير المناسب في موقع المسؤولية واتخاذ القرار وهو غير مؤهل لانشغال المركز الإداري الذي تمليه الوظيفة في أجهزة الدولة والمجتمع يجعل أداءه الوظيفي ضعيفا ودون مستوى الطموح. مما يضر بمصلحة المواطنين وسمعة الدائرة الإدارية والدولة، الأمر الذي يساعد البعض في استغلال ذلك من قبل البعض مع تمرير عمليات الغش والتلاعب على هذا المسؤول واستغلال المال العام لتحقيق منافع شخصية.

5- غياب حرية الإعلام:

عدم السماح للإعلاميين وللمواطنين الوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة.

6- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.

7- كما يمكن إضافة أسباب خارجية للفساد، وهي تلك التي تنتج عن جهود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجين أو منتجين من دول أخرى واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات أجنبية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة أو قيامها بتصريف بضائع فاسدة.

ب-الأسباب السياسية:

تعتبر من أبرز وأهم الأسباب لانتشار الفساد، ومن أهمها نجد:

1- عدم الإستقرار السياسي كسقوط النظام.

2- مزج السلطة مع الرشوة والمال وبالتالي استغلال الكثير من المسؤولين الحكوميين لمناصبهم بغرض تحقيق أرباح خاصة، فتظهر الرشوة والوساطة كأدوات رئيسية للوصول إلى ذلك المبتغى (المال).

3- هيمنة العناصر الفاسدة على الممتلكات العامة وتمتعها بالسلطة التي تهيء الجو المناسب للإستغلال.

4- ضعف الممارسة الديمقراطية وشيوع حالة الإستبداد السياسي والديكتاتوري الذي لا يقبل المشاركة ويقضي على الديمقراطية بما فيها حرية التعبير.

5- غياب الديمقراطية والمنظمات الشفافية في تعامل الحكومة مع المواطن.

6- ضعف منظمات المجتمع المدني بكافة أشكالها في مكافحة الفساد

7- ضعف أجهزة الرقابة مما يؤدي لاستغلال المال العام وتسخيره للمصالح الفردية، مما يدفع ببعض الأفراد إلى التخلي عن روح المواطنة وممارسة كل أنواع الفساد في ظل غياب العدالة الاجتماعية.

ج- الأسباب الإقتصادية:

تبدو مزدوجة الدلالة في صلتها بالفساد، حيث تصبح المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء معرضة للسقوط في شراكة في ظل غياب القيم السياسية والثقافية، وآليات

الحماية القانونية.

1- فالفقر عامل يصعب أحيانا إنكار صلته بالفساد على الأقل في بعض صوره لاسيما في رشوة بعض الموظفين من ذوي الدخول المتواضعة واقدامهم على اختلاس المال العام.

2- غياب الفعالية الإقتصادية في الدولة ذلك أن أغلب العمليات الإقتصادية هي عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة أو ناتجة عن عمليات سمسرة يحتل الفساد المالي فيها حيز ا واسعا، وهو ما ينعكس بصورة أو بأخرى على مستوى وبيئة الإقتصاد الوطني، إذ ستؤثر هذه العمليات على مدى سير عملية تنفيذ المشاريع، وبالتالي على عملية الإنتاج من جهة أخرى.

3- إن مستوى التخلف والجهل والبطالة بشكل عام حاسم في تفشي ظاهرة الفساد، ذلك أن قلة الوعي الحضاري ظلت ملازمة بالرشوة، بالإضافة إلى ضعف الأجور والرواتب تتناسب طرديا مع ازدياد ظاهرة الفساد مما يعزي الموظفين الحكوميين البحث عن موارد مالية أخرى كالرشوة والهدايا.

4- تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف (السلطة التنفيذية للموظف)، وبقليل من الخضوع للمساءلة، حيث يشغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية أو ربح مادي عن طريق قبول الرشاوي.

هـ- الأسباب الهيكلية:

معناه وجود هياكل قديمة الأجهزة الإدارية لم تتغير على الرغم من التطور الكبير، وهذا له أثر كبير في دفع العاملين إلى اتخاذ مساك وطرق تعمل تحت انتشار الفساد الإداري بغية تجاوز محدوديات الهياكل القديمة وما ينشأ عنها من مشاكل تتعلق بالإجراءات وتضخم الأجهزة الإدارية المركزية.

د-الأسباب القضائية تتمثل فيما يلي:

- استعمال الأجهزة القضائية الأساليب التقليدية في التحقيق واثبات التهم، أي عدم مواكبة التكنولوجيا.

- ضعف الجهاز القضائي والقانوني وعدم وجود الكفاءات النزيهة.
- القوانين لا تجسد لصالح المجتمع بل لفئة خاصة.
- تغيير القوانين ليس بهدف تعديلها لخدمة الناس إنما لأشخاص معنيين ولشخصيات كبيرة.
- قوانين تعسفية تثير الحيرة وتدفع الناس للتقابل عليها وتجاوزها كقانون حذف التخصص في علمالاجتماع التعسفي.
- الثنائية في تفسير بعض القوانين والغموض عن نصوصها بحيث تقبل التأويل وفق اعتبارات معينة.
- تخلي بعض القضاة والمحامين عن القيم، مثلا دفاع المحامي عن قضايا الفساد ليس للقضاء عليها بل مقابل جمع المال الكبير.
- فساد السلطة القانونية بحيث تمارس مهامها وتطبق القوانين وفقا للأشخاص: كالأصدقاء والأقارب وأصحاب النفوذ، فتضيع حقوق عامة الناس وحق الفقراء، وهنا يغيب ما يسمى بالقانون فوق الجميع.

ل- الأسباب العامة:

تتمثل فيما يلي:

1- انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة العامة لهذه الفرديات وسيادة القيم والروابط القائمة علىالنسب والقرابة.

2- عدم الإلتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية عن السلطات التشريعية والقضائية.

3- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.

4- تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الإنتقالية والفترات التي شهدت تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء

المؤسساتي والإطار القانوني الذي يوفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.

5- ضعف وانتشار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين.

6- غياب قواعد العمل والإجراءات الحكومية ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد.

7- غياب حرية الإعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالحصول على المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الو زا رات والمؤسسات العامة.

8- صفق دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.

9 الأسباب الخارجية للفساد، وهي تنتج عن جهود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول أخرى واستخدام وسائل قانونية من قبل شركات تجارية للحصول على امتيازات ٍواشعارات داخل الدولة.

5- الفساد الأخلاقي:

الفساد الأخلاقي:

المقصود به ارتكاب واحدا أو أكثر من الجرائم، كالكذب والخيانة والتزوير والسرقة والقتل وانتهاك حقوق وأعراض الناس وغيره، ويكاد الفساد الأخلاقي أن يكون أكثر وضوحا في المجتمعات كونه يرتبط بالحركات الخاصة وتصرفات الأفراد، وهي ظاهرة خطيرة جدا خاصة في السنوات الأخيرة، وتكمن خطورتها أنها تلقى بظلها على كل الأفراد وعلى المجتمع وحتى الدولة.

"كما يعني الفساد الأخلاقي كذلك فقدان لبعض الشباب جوهر القيم والمبادئ الأخلاقية الإسلامية وقيامهم بكل ما يتنافى مع الآداب العامة والإسلامية خاصة".

الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة الفساد الأخلاقي:

1- سوء التربية الأسرية للأبناء.

2- غياب القدوة الحسنة داخل الأسرة.

3- غياب قانون الثواب والعقاب داخل الأسرة.

4- غياب لغة الحوار الأسري والإرشادي والإعتماد على لغة الصراخ والنقاش الحاد، مما يجعل الأبناء يتصرفون على طريقتهم الخاطئة والخاصة بهم.

5- التطور التكنولوجي، حيث خلق للشباب متاهات كثيرة وعندما يتعمقون فيها يزدادون ضياعا وخسرانا مبنيا.

6- المداخيل المادية المتدنية التي تدفع بالشباب إلى ارتكاب جارئم قاتلة، مثل تعاطي المخدرات أو بيعها والسرقة.

- الآثار الناجمة عن الفساد الأخلاقي:

أ- الآثار النفسية:

1- عدم التوافق النفسي: من مظاهر عدم التوافق النفسي القلق، العزوف عن الطعام، الإنطواء، سرعة الغضب، أحلام اليقظة، الكذب، والإنحرافات السلوكية

أوفر حظ في إيجاد عدم التوافق النفسي، حيث أثبتت في مختبرات فسيولوجية في جامعات عالمية أنه قد تكون كمية الخمر قليلة جدا لكنها قادرة على أن تحدث تغيرا في التوازن النفسي.

2- الشعور باليأس: عملية اليأس تدفع الإنسان إلى الكسل وعدم الجد والإجتهاد مع البحث عن الموارد المادية والمالية بطرق الغش والخداع.

كما أن المسكرات تسبب الشعور باليأس والقلق وعدم الإستقرار مع الخوف من أمور لا تستحق ذلك، مما يؤدي إلى فقدان القيم الخلقية.

3- القلق: هو الإنزعاج والإضطراب وعدم الثبات، والقلق حالة نفسية داعية إلى الإضطراب وعدم الإستقرار شاغلة للفكر مبعدة للطمأنينة.

والبعد عن المنهج الإسلامي أساس القلق والإضطراب لأن النفس إنما تسكن وتهدأ بذكر الله تعالى: " ألا بذكر الله تطمئن القلوب" وكلما ابتعد المرء عن المنهج الإسلامي ومارس المساوئ الخلقية استحوذ عليه القلق والإضطراب.

4- الأمراض القلبية: هو نوع للفساد يحصل للإنسان، يفسد به تصوره للحق وارادته له فلا يرى الحق حقا أو يراه على خلاف ما هو عليه أوينقص إدراكه له، فيفيض الحق النافع أو يحب الباطل الظاهر.

ب -الآثار الاجتماعية:

1 التباغض: من إفرازات المساوئ الخلقية إيجاد التباغض الإجتماعي بين أفراد الأمة، مثل: الحسد نتيجته البغضاء من الحاسد للمحسود، فهو يظهر في سلوكه المنحرف وتعامله البديء ومقابلته السيئة لمن أنعم الله عليهم وازاء ذلك فإن المحسود قد يرد عليه بنفس الخلق مما ينجم عنه كتلة ضخمة من الحسد جثم على قلب الحاسدين.

3- التقاطع الإجتماعي: إن أسس التقاطع الإجتماعي منبعها من المساوئ الخلقية، حيث أن كل رذيلة سلوكية تسهم بقدر كبير في إيجاد التقاطع الإجتماعي بين أفراد الأمة: فالنميمة مثلا وسيلة خطيرة وأداة قوية لإنفصام الروابط الإجتماعية في الأمة

وقطع لصلة الأرحام في الأسر وبين الأصدقاء.

4- الغش الإجتماعي:

يكون الغش في الكلمة وفي الميزان وفي الحقوق وفي الواجبات، ويكون في الأموال وفي العلاقات واسع الدلالة والآثار، حيث

*** المسؤولية عن الفساد:**

1- الأسرة: باعتبارها الدعامة الأساسية التي يتلقى فيها الإنسان التربية الحسنة ويتعرف من خلالها على الجيد والسيء من الأمور لكنها قد تصبح سببا رئيسيا في ضياعه عندما يغيب الوازع الديني وتنعدم شروط الأمن والسلامة.

2- الصحبة السيئة: والتي قد يلجأ إليها الإنسان إما بحثا عن الدفء والأمان اللذان فقدهما في أسرته أو هروبا من المشاكل التي يعجز عن حلها فيحاول نسيانها رفقة أصدقاء اختارهم بمحض إرادته دون تفكير وبوسائل شتى قد يكون لها نتائج خطيرة عليه وعلى الآخرين، مثل: تعاطي المخد رات، والإدمان على الكحول وغيرها من الأعمال السيئة، فيغيب العقل ويشيع الفساد.

الحلول المقترحة لمواجهة هذه الظاهرة:

1- التوعية الدينية، والتي ينبغي أن تنطلق بالأساس من داخل البيت، وهنا يتجلى دور الآباء والأمهات.

2- تنشئة الأبناء على المبادئ والأخلاق الحسنة وتشجيعهم على قراءة القرآن الكريم وأداء الفرائض منذ الصغر.

3- منحهم الحب والرعاية الجيدة وتحسيسهم باهتمامهم بكافة أمورهم ومشاركتهم بها.

4- تجنب الوالدان خلق نزاعات بينهما أمام الأبناء حتى لا يؤثر ذلك على نفسيتهم. عبر الحوار الهادئ وليس بالصراخ

5- التركيز على التوجيه والإرشاد وتقديم النصح وتبيان الصحيح والخطأ.

6- دور الإعلام لتقويم السلوكيات في رفع مستويات السلوك القويم حيث يجب على الفضائيات والصحافة أن يتعاملا بجدية مع الفساد الأخلاقي وعدم التستر على من يتسببون في الفساد الأخلاقي داخل المجتمع، فعليها أن تقدم برامج هادفة ومركزة على حسن الخلق والتربية الصالحة والقدوة الحسنة.

7- الفساد الإقتصادي:

مفهومه:

لغة: هو العطب والتلف وخروج الشيء عن كونه منتفعا به، ونقيضه الصلاح، ويقال فسد الشيء يفسد فسادا فهو فاسد وأفسده ففسد والمفسدة هي ضد المصلحة.

اصطلاحا: يأخذ الفساد عدة تعاريف مختلفة تختلف باختلاف الميادين والتخصصات والزاوية التي ينظر من خلالها إليه.

الفساد عند علماء الإجتماع هو علاقة اتباعه تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الإجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة.

مفهوم الفساد الإقتصادي:

هو سوء استغلال المنصب لغايات أو هو تقصيد الوظائف أو الموارد بغرض المتعة الخاصة.

مفاهيم مرتبطة بالفساد الإقتصادي:

إن مفهوم الفساد يجرنا إلى عدة مصطلحات مرتبطة بهذا الموضوع، أهمها:

أ- المسائلة: يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أن الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتعريف واجباتهم.

ب-الشفافية: ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم.

ج- مؤشر الشفافية العامة: لقد أنشأت منظمة الشفافية الدولية مؤشرا دوليا لقياس

الفساد تعقده كل 05 سنوات وتنحصر قيمة هذا المؤشر بين 0 و10 درجات، بمعنى أن الدولة إذا حصلت على تقدير 10 درجات فهذا يعني أن هذه الدولة نظيفة تماما من عملية الفساد.

د- غسيل الاموال: وفق تعريف خبراء التدريب برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات فإن غسيل الأموال هو عملية يلجأ إليها من يتعاطى الإتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة لإعفاء وجود دخل أو لإخفاء مصدره غير المشروع، أو استخدام الدخل في وجه غير مشروع.

أشكال الفساد الاقتصادي:

نظرا لتزايد حالات الفساد المالي فإن أشكاله ومظاهره تنوعت وتزايدت، ولعل من هذه الأشكال:

1- إستغلال المنصب العام لزيادة الثروة:

يلجأ الكثير من المسؤولين الذين يتمتعون بمناصب في أجهزة الدولة إلى استغلالها من أجل تحقيق مكاسب مادية وبطبيعة الحال فإن هؤلاء يتحولون مع مرور الوقت إلى شركاء أو رجال أعمال إلى جانب كونهم مسؤولين حكوميين، وبالتالي يتحول اهتمامهم في البحث عن الطرق وأساليب ملتوية تمكنهم من زيادة أموالهم وثرواتهم الشخصية على حساب الاهتمام بتحقيق متطلبات مواطني بلدانهم وربما يتحول المسؤول بعد تركه الوظيفة إلى مفسد كبير من أجل زيادة أمواله وقيامه بغسل هذه الأموال بطريقة أو بأخرى.

2- التجاوز على المال العام:

إن أكثر الشموليين بسلوك التجاوز على المال العام هم طبقة السياسيين والمسؤولين الحكوميين الذين يستخدمون نفوذهم من أجل تحقيق مصالح الغير الذين تربطهم بهم علاقات أو مصالح مادية، فقد يلجأ الكثير منهم إلى تسهيل حصول رجال الأعمال في القطاع الخاص على قروض من البنوك الحكومية بفوائد منخفضة وبدون ضمانات مقابل حصول المسؤول على جزء من القروض كرشوة أو عمولة.

3-التهرب الضريبي:

يتعرض الكثير من المسؤولين الحكوميين والقائمين بوظيفة عامة إلى محاولات الإبتزاز من قبل رجال الأعمال في القطاع الخاص، فهؤلاء يدفعون الرشوة بغية حصولهم على تخفيض ضريبي أو إعفاء ضريبي لفترة طويلة من خلال استثناءات أو احتيال على القوانين.

4- غسيل الأموال:

هو إدخال أو تحويل التعامل مع أي أموال ناتجة عن عمليات مشبوهة المصدر أو غير مشروعة في مؤسسة مصرفية أو مالية بهدف إخفاء أو طمس المصدر الحقيقي لتلك الأموال لإكسابها صفة الشرعية.

مباشرة وأخرى غير مباشرة:

أسباب نمو الفساد الاقتصادي:

ينشأ الفساد جزئيا بسبب طبيعة الإنسان في الطمع واختصار الخطوات في إطار غير قانوني، وتختلف أسباب الفساد الاقتصادي من بلد لآخر، ويقسمها البعض إلى أسباب

أ- الأسباب المباشرة: تتمثل فيما يلي :

1- عدم فصوح النظام الضريبي.

2- عدم شفافية القوانين والإجراءات الضريبية.

3- ضخامة حجم المشاريع الحكومية.

ب-الأسباب غير المباشرة تتمثل فيما يلي:

1- انخفاض مستوى دخل الموظفين.

2- عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية.

3- عدم شفافية القوانين والتشريعات المرتبطة بالفساد.

وتقسم هذه الأسباب وفق منظورين، هما:

الأسباب المتبطة بالأهداف: يعتبر الفساد من الجرائم الاقتصادية ولسبب تحقيق منفعة أو تجنب نفقة.

الأسباب المرتبطة بالمحددات: هناك مجموعة عوامل يمكن أن تؤثر في عائد الفساد وتزيد من الظاهرة أو تقلل منها، وهي:

– القيود الحكومية على النشاط الاقتصادي، وتمتع أفراد السلطة السياسية بحرية بمنحهم قوة إحتكارية في منح الرخص والتصاريح المختلفة دون التشديد في تطبيق الثواب والعقاب تجاههم.

2– تشوه السياسات المطبقة في المجال الاقتصادي.

3– إنخفاض معدلات أجور القطاع الخاصوانتشار الفقر.

4– ضعف معدلات التنمية.

5– غياب رؤية متكاملة لخطة إخلال المنتجات المحلية محل الواردات والإعتماد الضعيف على المكونات المحلية في الإنتاج.

6– سرية بعض الصفقات الكبرى.

*** الآثار الاقتصادية للفساد:**

تظهر أثار الفساد الاقتصادي بشكل عام على مؤشرات التنمية وعلى القدرة التنافسية للإقتصاد.

1– تعزيز التضخم.

2– تعزيز البطالة.

3– أثره على انخفاض النمو الاقتصادي.

4– تعزيز المديونية الخارجية.

5– ضعف الإدارة في توفير الخدمات واصابتها بالشلل.

6– زيادة الصعوبات الإدارية.

7– ظهور الإرتجالية إتخاذ القرارات ورسم السياسات مما يؤدي إلى عدم الإستخدام الأمثل للموارد والمال العام.

***الفساد السياسي:**

يشكل الفساد السياسي قمة الهرم ما بين أنماط الفساد الأخرى، حيث يرى

(H.A.Brasz) في بحثه سوسيولوجيا الفساد: "إن الفساد السياسي هو المرادف للقوة التعسفية: أي بمعنى إستعمال القوة لتحقيق غرض يختلف عن الغرض الذي على أساسه تم منح هذه القوة والصفة المميزة، لهذا هي ممارسة السلطة الرسمية تحت ستار المشروعية القانونية، أي التظاهر بالمشروعية والتطابق مع القانون، ويبقى الغرض هو تحقيق المصلحة الخاصة للقائد بهذه الممارسة".

كما يعرفه الدكتور جلال عبد الله معوض: "إنه السلوك القائم على الإنحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام سواء كان شغل هذا المنصب يتم بالإنتخاب أو بالتعيين في سبيل تحقيق المصلحة الخاصة، سواء كانت هذه المصلحة شخصية مباشرة تتعلق بشاغل المنصب أو عائلية أو طائفية أو قبلية، وسوءا كانت هذه المصلحة تتعلق بمكاسب مادية أو غير مادية وذلك من خلال إستخدام إجراءات أو الإلتجاء إلى تعاملات تخالف الشرعية القانونية.

- صور الفسادالسياسي:

1- فساد القمة: يعد من أخطر أنواع الفساد وذلك لإرتباطه بقمة الهرم السياسي وهذا الإنتفاع من يتولى القمة بالخروج عن القانون بالمكاسب الشخصية التي تجني الثروات الطائلة.

2- فساد الهيئات التشريعية والتنفيذية: تشهد الكثير من دول العالم فضائح لجوء أعضاء الهيئات التشريعية إلى إستغلال النفوذ ومميزات الحصانة البرلمانية مباشرة أنشطة غير مشروعة تحقق لهم بالتالي ثروات طائلة واستفادات معينة.

أما فساد الهيئات التنفيذية أو ما يطلق عليه الفساد الحكومي فقد تمثل في تقاضي بعض الوزراء وكباء الإداريين رشاوي وعمولات أو لإختلاسهم الأموال العامة ضمن آلية يطلق عليها (الفساد الذاتي-الداخلي)أي ما يعني إستغلالهم لمناصبهم إستغلالا مباشرا لغرض تحقيق مصالحهم الخاصة.

3- الفساد السياسي من خلال شراء الأصوات وتزوير الانتخابات وفساد الأحزاب السياسية وقضايا التمويل:

يكثر هذا النوع من الفساد السياسي في الدول التي تحدد فيها الانتخابات المستقبل السياسي للأحزاب والنخب السياسية المختلفة وامكانات وصولها للسلطة، أين تستخدم ملايين الدولارات المتخصصة لحملات الانتخابات في شراء أصوات الناخبين.

*** الفساد الاقتصادي:**

عندما نتحدث عن الفساد الاقتصادي لابد أن نجعل صورة الفقر أمامنا نتيجة رئيسية لتفاعل الفساد مع المال، لذلك فإن الكثير من الباحثين تناولوا مسألة الفساد الاقتصادي جنبا إلى جنب مع موضوع الفقر، حيث بإنعدام المبادئ والأخلاق والعدالة وتفاقم الرشوة والعولمة تتدهور الإقتصاديات في ظل فسادها.

من أهم صور الفساد الاقتصادي نموذج التسلح، حيث في هذه الصورة تشير إحدى دراسات النقد الدولي أن الفساد في العالم يرتبط بنوعية البيروقراطية في كل دولة ومستوى أجور القطاع العام وسلطة حكم القانون وتوفر المصادر الطبيعية ودرجة المنافسة الاقتصادية.

"كما يشير هذا التقرير إلى أن منتجي الأسلحة في العالم يلجؤون إلى تقديم عمولات غير قانونية لأجل كسب العقود في كثير من البلدان، وحتى في بلدانهم، ويقدم خبراء الصندوق أن هناك أكثر من 15% من عوائد صفقات التسلح تذهب لتغطية هذه العمولات وأن لهذه العمولات الأثر السلبي على الدول المستوردة لزيادة النفقات وأثرا إيجابيا على الدول المصدرة لإمكانية التصدير.

إن عالم الجنوب هو الأكثر إصابة بمرض الفساد الاقتصادي أو أشكال الفساد الأخرى نتيجة لسياسات الدول الكبرى وشركاتها، والجدير بالذكر أن شركات صناعة وتسويق الأسلحة لا تتوانى عن دفع الرشاوي والعمولات لكبار الموظفين في البلدان التي تجهزها.

كما أن الفساد الاقتصادي انتقل إلى صورة أخرى من صوره ألا وهي نشاطات شبكات مافيا المخدرات تواحد من نشاطات الجريمة المنظمة التي أصبحت تشكل قوة إقتصادية هائلة يستطيع أطرافها بسطوتهم المالية إفساد حكومات بأكملها وهذا لإرتكاز

أموال ضخمة في أيديهم، حيث أن أطراف هذه المافيا يستخدمون آليات العمولة والرشوة والإسناد كوسيلة لتمرير أعمالهم في الشرعية.

وإذا لم تنجح هذه الآلية وتضاربت مع نزاهة الموظفين الشرفاء لجأت هذه الفئات إلى استخدام آلية القوة والقتل العمد لتمرير أعمالهم في الشرعية.

لقد تحولت مافيا الجريمة المنظمة إلى قوة تتحكم في إقتصاديات وسياسات عدة بلدان بحكم آليات الفساد المتحكمة فيها، حتى أصبحت توصف بأنها حكومة الظل في تلك البلدان.

لقد قامت هذه الحكومات بتقديم وعود لشعوبها وهذا بنقلهم إلى مجتمع الرفاهية حال زوال نظمها السياسية الإشتراكية على غرار ما وقع في دول أوروبا الشرقية بعد الحرب الباردة، لكن سرعان ما سادت في تلك المجتمعات مفاهيم إقتصاد السوق الحر والخوصصة، ثم ما لبثت أن إزدهرت فيها مافيا الجريمة المنظمة ليظهر التسول في الشوارع، إضافة إلى السرقة.

لقد إنتشرت جريمة غسل العملة بشكل واسع وأصبحت ظاهرة تؤد بالحسبان لما لها من أثر علىإقتصاديات الدول، ويعد غسيل العملة من أهم صور الجريمة المنظمة.

9- أثار الفساد على المستوى الاجتماعي والسياسي والإقتصادي:

أولا: أثار الفساد المالي والإداري على المستوى الاجتماعي:

1- الإختلال بمبدأ العدالة الاجتماعية بين الناس:

حيث يصبح الفساد هو المدخل السريع للحصول على الحقوق الاجتماعية وفي مثل هذه الظروف نجد أن من لا يستحق يحصل على ما يشاءه، فيما يعجز أصحاب الحقوق في الحصول على حقهم في المنافع أو الوظيفة أو التراخيص أو غيرها، وهنا تختفي المعايير الموضوعية ليحل محلها الإعتبارات الشخصية أو المصالح المادية المرتبطة بالفساد الإداري.

2- التفاوت الطبقي والصراع الاجتماعي: حيث يؤدي الفساد إلى وجو طبقة اجتماعية: حيث تصعد فئات جديدة إلى قمة الهرم الإجتماعي نتيجة ما حصلت عليه من

عائدات غير مشروعة وعادة ما تنجح هذه الفئات في الوصول إلى علاقات وطيدة مع كبار المستثمرين ورجال المال والأعمال بل وعلاقات نسب أو مصاهرة فضلا عن التقرب إلى كبار المسؤولين وصناع القرار في المجتمع وتحقق لهم وجاهة اجتماعية ونجومية تشجعهم على إذلال التابعين والمحيطين بهم من العمال والفلاحين الصغار والفقراء، مما يولد لدى هؤلاء الفقراء العنف المجتمعي ضد الأثرياء بصفة عامة والجدد منهم بصفة خاصة، ولذلك عادة ما نجدهم يحيطون أنفسهم بحراسات خاصة مسلحة تحسب لأي تحرش بهم حال تصرفاتهم الإستفزازية للفقراء.

3- إنهيار القيم والمبادئ الأخلاقية:

إذ يؤدي الفساد إلى التخلي عن المبادئ والقيم والأخلاق من أجل الحصول على منافع مادية بدون وجه حق، وتصبح أنواع الفساد المختلفة مهارة أو شطارة بينما الإجتهاد والتمسك بالقيم الأخلاقية السليمة في عرف هؤلاء تخلف أو دروشة وجمود في الفكر أو في السلوك على عكس مضمونها الحقيقي، وتزداد خطورة الأمر حينما ينشب العديد من النشء والشباب على هذه القيم والأفكار المغلوطة مما يؤدي إلى عدم الاهتمام بالعمل والعلم والتعليم والإجتهاد كوسيلة للكسب والحصول على المدخول، مما يؤدي بدوره إلى شيوع قيم الفساد وثقافة الفساد، حيث يسود السلوك الإحتيالي في كافة التصرفات.

لابد هنا أن نشير إلى أن زوال القيم والأخلاق يؤدي إلى إنهيار وزوال الحضا رات والمجتمعات البشرية، والتاريخ يحدثنا عن العديد من الحضا رات والأمم السابقة التي شاع فيها الفساد (عاد، ثمود، فرعون، لوط...وغيرهم)، وكان مآل مجتمعاتهم وحضا راتهم الفساد والزوال والإنهيار.

4- تبديد المساعدات الإنسانية والدعم الموجه للفقراء:

يؤدي الفساد إلى عدم تحقيق أهداف المؤسسات المحلية والدولية التي ترصد مبالغ مالية لمساعدة الفقراء أو دعم السلع والخدمات التي تحتاجها هذه الفئة، حيث يلتهم الفساد الجزء الأكبر من هذه الأموال ولا تذهب إلى من يستحقها من الفقراء، حيث نجد أن

هناك بعض الفاسدين الذين يتاجرون في السلع المدعمة وتختفي من الأسواق ولا يصل الدعم الذي تخصصه الحكومات لمحمودي الدخل والفقراء، ويحقق المفسدون ثروات طائلة من سلوكهم هذا.

"ويحدث نفس الشيء بالنسبة للأموال والتبرعات التي ترصدها مؤسسات الإغاثة العالمية لرعاية الفقراء والإنفاق على الصحة والعلاج والتعليم والبيئة ومياه الشرب النقية والصرف الصحي وغيرها من مجالات الإنفاق المرتبطة بالتنمية البشرية، وفي هذه الحالة نجد أن الفساد يلتهم جانبا كبيرا من هذه المساعدات مثلما حدث في برنامج الأمم المتحدة الخاصة بإرسال الغذاء إلى المجتمعات الفقيرة".

10- أثار الفساد المالي والإداري على المستوى السياسي:

لا يخفى على أحد أن للفساد مضار سياسية متعددة مثلما كانت له أثار سلبية على الجانب الاقتصادي والإجتماعي، وهي تتمثل فيما يلي:

1- عدم الإستقرار السياسي:

عندما يشيع الفساد في الدول المرتبطة بمعاهدات أو قروض خارجية، فهي تكون ملزمة بشروط جزاء إذا ما أخلت بها يترتب عليها نتائج وخيمة منها فقدان الدولة لسيادتها من خلال تحكم وتدخل تلك المؤسسات أو الدول المقرضة بسيادة تلك الدولة، فالمفسدون يوجهون القروض إلى مشاريع لا تمت بالصلة إلى التنمية والتطور وقد توجه به إلى حسابات خاصة لأعضاء النخب السياسية.

2- فقدان الشرعية السياسية للحكومات والنظم الحاكمة: إذ يؤدي الفساد في هذه الحالة إلى زوال شرعية النظام الحاكم وابراز فضائحه والتخلف، خاصة في النظم السياسية الديمقراطية الحرة القائمة على التعددية، وقد يبادر السياسي المتهم بالفساد من تلقاء نفسه إلى الإستقالة من رئاسة الحكومة واجراء انتخابات مبكرة لإختيار رئيس أو حكومة جديدة بدلا من تلك التي فقدت شرعيتها الدستورية أو السياسية.

3- تشوه المناخ الديمقراطي في المجتمع:

يحدث ذلك عندما يشيع الفساد ويختفي في صور متعددة بهدف غسل أموال الفساد واستخدام عائداته في شراء أصوات الناخبين والنجاح في دخول البرلمان من أجل اكتساب الحصانة السياسية واستمرار ممارسة التصرفات والأفعال الإحتيالية للإثراء بدون كسب مشروع، أي أن الأموال الفاسدة تعمل على إفساد الحياة السياسية، وعادة ما تعتمد الأحزاب الفاسدة في التمويل على عائدات الجرائم المختلفة من أجل تمويل حملاتها الإنتخابية وقبول تبرعات من كبار تجار المخدرات والممارسين لأنشطة يحرمها القانون لدعم أحد الأحزاب المأمول منها دعم الفساد والمفسدين وبذلك تلتقي المصالح الفاسدة الإقتصادية والسياسية والنقابات، لتصبح الديمقراطية عملية شكلية مفرغة من مضمونها.

ولا يقتصر الفساد على التغلغل في البرلمان والأحزاب، بل يمتد إلى المجالس الشعبية العمالية والمهيئة والوزارات السيادية ومؤسسات المجتمع المدني واختراق أجهزة الرقابة والأمن والعدالة حتى يضمن الفاسدون التمتع بالحصانة والحماية والإبتعاد عن الشبهات والملاحقات الأمنية لأنشطتهم الفاسدة، وهكذا يحاصر الفساد كافة المؤسسات السياسية والبرلمانية، وتصبح العملية الديمقراطية مجرد مسرحيةةهزلية لحماية الفساد ورموزه

4- صفق المشاركة السياسية وشيوع الإضطرابات السياسية والإرهابية:

"إن انعدام الشرعية لسبب أفعال الفساد تؤدي إلى ضعف المشاركة السياسية نظرا لتقلص دور الأحزاب السياسية واضعاف قوة المعارضة، هذا بالإضافة إلى عدم مشاركة المواطنين في العملية السياسية: كالتصويت والإنتخابات والإستفتاء، نتيجة غياب الثقة وعدم قناعة المواطنين بنزاهة المسؤولين وعدم الثقة بالمسؤوليات القائمة، فالمشاركة السياسية تقتصر على الجماعات التي تملك الثورة وركائز القوة الإقتصادية التي تمكنها من إقامة علاقات خاصة مع القيادات السياسية والإدارية.

كما يؤدي الفساد إلى انتشار الفوضى السياسية حيث تتلاشى النظم والقواعد الدستورية ويصبح الدستور معطلا، وتصبح لغة القوة وفرض الأمر الواقع وسيلة لإنتزاع الحقوق السياسية وتزوير إرادة الشعب في الإنتخابات، وعادة ما تستخدم الإعتقالات والسجون

والتعذيب لمنع أي ممارسة سياسية أو ديمقراطية

5- أثار الفساد المالي والإداري على المستوى الإقتصادي:

يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية، مثل: التعليم، السكن، وغيرها من الخدمات الأساسية وجودتها، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى مثل هذه الخدمات".

"إن الفساد يقوض النمو الإقتصادي على المدى البعيد، فالفساد الإداري يضعف ويعرقل النمو الإقتصادي بطرق شتى، فهو يضعف الإستثمار المحلي والأجنبي عن طريق زيادة فرص السعي للحصول على مزايا إقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع، كما يخلف جو من عدم الثقة، ويقلل من الحوافز المشجعة للإستثمار.

*** أثر الفساد على الإيرادات العامة:**

يؤدي الفساد الإداري إلى ضعف الإيرادات العامة، خاصة الضرائب والرسوم الجمركية، حيث يلجأ الكثير من المتعاملين الإقتصاديين إلى دفع الرشاوي والعمولات لمفتشي الضرائب والجمارك حتى يستفيدوا من معاملة خاصة تصل إلى حد خفض كمية إلتزاماتهم الضريبية، يؤدي هذا إلى خسارة الإقتصاد وضياع موارد الدولة، الأمر الذي يزيد من استمرارعجز الميزانية العامة، كما تسهم ضآلة الموارد المالية للدولة في خفض الإنفاق العام الذي يمس قطاعات حيوية: السكن، الصحة والتعليم.

*** تأثير الفسادعلى الإنفاق العام:**

وهذا من خلال تغيير وجهته الأساسية، فالحكومات الفاسدة تكون أكثر ميلا إلى توجيه وصرف نفقاتها على مشروعات يسهل فيها الحصول على الرشوة والعمولات، وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق أو في إنتاجها أو شرائها كالإنفاق العسكري، حيث توجد علاقة قوية لكن نسبة الإنفاق التي تتم بالسرية التامة من ناحية وضخامة المدفوعات.

*** تأثيره على الإستثمار:**

حيث يفضل المستثمرون المحليين والأجانب الحد من الفوضى في الإستثما رات الإنتاجية والميل إلى الإنشطة الخدمية لأن تأثير الفساد عليها أقل، كما قد تكون البيئة

التي يتحكم فيها الفساد والتي لا تخضع لمعايير أو قوانين واضحة وشفافة، حيث لا يكون الفساد هو الوسيلة الفعالة للحصول على الحقوق والصفقات والتراخيص إلى عزوف المستثمرين الجادين عند الإقدام على استثمار أموالهم في مثل هذه الدول التي يكون مناخها طاردا للإستثمار، كما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج.

*** تأثيره على الأسعار:**

إن الرشوى والعمولات التي يدفعها أصحاب المشاريع للموظفين الإداريين تعتبر نوعا من التكلفة، تضاف إلى قيمة السلعة التي يعرفها هؤلاء، بحيث يتحملها المستهلك في نهاية المطاف.

وهذا يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد والتأثير سلبا على الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية داخل الإقتصاد، فالمستهلك يدفع سعرا للسلعة أكثر من تكلفتها الحقيقية بسبب الربح الإضافي الذي يضطر إلى دفعه للحصول على السلعة.